أثر التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2006–2016)

د. فطيمة الزهرة نوي، جامعة بسكرة

د. بوستة زكية، جامعة بسكرة

ملخص البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور التنافسية (مؤشر التنافسية العالمية) وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول العربية للفترة من 2006 إلى 2016، وذلك من خلال تحليل الانحدار المتعدد .وأظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هذه المؤشرات هي ذات دلالة إحصائية، حيث أن هناك علاقة معنوية وايجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر تنافسية العالمية على النمو الاقتصادي للدول العربية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مؤشر التنافسية العالمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to measure the impact of foreign direct investment flows and the competitiveness on Economic growth towards Arab economies during the period 2006-2016. We have analyzed the multiple regression in order to know the type of the relationship between the competitiveness, foreign direct investmentand and economic growth. The obtained results show that these indicators are statistically significant since there is a positive impact between Global Competitive index, foreign directinvestment flows and economic growth, which need important effort to improvement of Investment climate.

Key words: Global Competitive index; Foreign Direct Investment; economic growth.

1.مقدمة:

تسعى غالبية الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفاً رئيساً، حيث يعد بديلا للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية ويتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي، وتعتمد قدرة أي دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية على توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال، ولهذا تجتهد الدول في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الاستثمارات، وذلك من خلال التقارير التي تصدر عن عدد من الوكالات والمنظمات والمعاهد العالمية، والتي ويكون محور تركيزها تقييم مستوى تنافسية الدول في مجال الاستثمار.

في هذا الصدد، تؤكد العديد من الدراسات اختلاف تجارب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تنافسية الدول وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، ففي أغلب الحالات يصعب تأكيد وجود ارتباط ما بين سياسات تحسين المناخ الاستثماري ومعدلات النمو في دولة ما، حيث أن معدلات النمو بشكل عام تشهد تذبذبا من عام لآخر وتعكس في جانب كبير منها أيضا مجمل التطورات الاقتصادية الدولية.

فبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية التي تمتد لعقود طويلة يُلاحظ المتتبع لأداء الاقتصادات العربية تذبذب معدلات النمو المحققة في هذه البلدان وعدم شموليتها وقصورها عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وإحداث خفض ملموس في أعداد المتعطلين عن العمل، يطرح هذا الأمر عدد من التساؤلات المهمة فيما يتعلق بالعوامل المساعدة في دعم النمو الاقتصادي.

-إشكالية الدراسة:

في سياق ما سبق عرضه تسعى هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وبين النمو الاقتصادي الذي حققته الدول العربية من جهة أخرى، ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية: ما مدى تأثير مؤشر التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة الزمنية 2006-2016 ؟

–فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تبنت هذه الدراسة الفرضيات التالية:

– لمؤشر التنافسية العالمية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي للدول العربية.

– للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي للدول العربية.

–أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

– إثبات مدى تأثير مؤشر التنافسية العالمية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وذلك باعتباره أداة مهمة في قياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار.

– معرفة علاقة وأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إلى الدول العربية ومحاولة قياس ذلك.

– الاستفادة من دراسة هذه المؤشرات في تحسين المناخ الاستثماري في الدول العربية.

–أهمية الدراسة:

نظراً لتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتماشياً مع رغبات المستثمرين الأجانب، كون قراراتهم بالاستثمار في دولة معينة ليس عملية ارتجالية بل تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مناخ الاستثمار ومدى ملائمته لممارسة الأعمال، من اجل مواجهة كل الاحتمالات، وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا قامت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية بتطوير مؤشرات تساعد هؤلاء المستثمرين من اتخاذ قرارات سليمة من أهمها مؤشر التنافسية العالمية ومؤشرات الحوكمة. ولأن مناخ الاستثمار في الدول العربية يتسم بالحساسية، مما يعكس الحاجة إلى انفتاح أكبر لبعض الأسواق العربية أمام تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية، ونظرا للأهمية التي أصبحت الدول العربية توليها لها بحكم أنها تنظر إليها على أنها فرصة للنمو والتطوير.

–حدود الدراسة:

الحد الموضوعي :اقتصرت الدراسة على التعرف على مدى مساهمة مؤشر التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

الحد المكاني :الدول العربية محل الدراسة.

الحد الزماني: الفترة من 2006-2016.

-منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري للعلاقة بين التنافسية، الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي، في حين اعتمدنا على الأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي لقياس أثر مؤشر التنافسية العالمية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي إلى الدول العربية.

-الدراسات السابقة:

لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين لأهميته وتأثيره الكبير على الاقتصاد، لذا وجدت العديد من البحوث التي عالجت موضوعات مشابهة أو قريبة من الموضوع الذي تم تناوله في هذه الدراسة.

-**دراسة (سعدي، 2017)**[1]:اهتمت هذه الدراسة بقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة 1980-2014 وذلك باستخدام بيانات البانل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا ايجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية المنتجة للنفط هو أثر ايجابي ضعيف لكنه أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية الغير منتجة للنفط، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية.

-**دراسة (إسماعيل و عبد المنعم، 2018)**[2]: هدفت الدراسة لقياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، تضمنت الدراسة تطبيق نموذج قياسي يحاول الربط ما بين بعض الدلائل المرتبطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات النمو الحقيقي في البلدان العربية باستخدام نموذج البيانات المقطعية Panel Data. وخلصت الدراسة إلى التأثير الإيجابي لمستويات الإنفاق العام الرأسمالي على النمو من جانب آخر، أظهرت النتائج العلاقة الطردية بين مستويات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وهو ما يبرز أهمية الاهتمام بإصلاحات تحسين مستوى خدمات التعليم والصحة.

-**دراسة (العلي و آخرون، 2013)**[3]: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمعيار للنمو الاقتصادي من جهة، ومؤشر التنافسية العالمية من جهة أخرى وهذا في سوريا. وتم التوصل إلى أن المتطلبات الأساسية تلعب الدور الأكبر في التأثير على النمو

الاقتصادي، تليها معززات الكفاءة، بينما تبين أن عوامل تطور الإبداع تلعب دورا طفيفا في تحقيق النمو الاقتصادي.

-**دراسة (Koojaroenprasit, 2012)**[4]: حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2009) مستخدمة في ذلك الانحدار المتعدد، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر ايجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، وأيضا فإن هذه الدراسة تشير إلى أن رأس المال البشري، التوظيف والتصدير لها تأثير ايجابي وملموس، في حين أن الاستثمار المحلي ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية.

- **محتوى الدراسة** :تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول :المقاربة المعرفية للتنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المحور الثاني: واقع التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والنمو الاقتصادي.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

2. المقاربة المعرفية للتنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق ذلك يتطلب الأمر، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير بيئة وعوامل استثمارية تساهم في تحفيز المزيد من المستثمرين وجلبهم إلى الدول المضيفة.

1.2 مفهوم التنافسية الدولية

يعرِّف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) التنافسية بأنها مجموعة المؤسسات والعوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى في المدى المتوسط[5].

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التنافسية الدولية بأنها:" القدرة على انتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية [6].

تقاس تنافسية الدولة بجملة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتختلف مؤشرات تحديد موقع الدول على سلم الترتيب العالمي للتنافسية، حسب المفهوم المعتمد من قبل الجهة التي أوجدت وطوّرت هذه المؤشرات، ويمكن عرض مؤشر التنافسية العالمية (GCI): والذي يضم ما يلي [7]:

- المتطلبات الأساسية: وتضم أداء المؤسسات العامة والخاصة، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي.
- معززات الكفاءة: وتضم التعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة أسواق العمل، وكفاءة الأسواق المالية، والجاهزية التكنولوجية، وحجم الأسواق.
- عوامل تطور الإبداع والابتكار: ويضم مدى تطور بيئة الأعمال، والابتكار.

2.2 الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة، وكل تعريف يختلف عن الآخر، من حيث الزاوية التي ينظر بها إليه والغرض منه. وكذا لتعدد مصادره، وأشكاله، وآثاره في الدول المضيفة. فهناك من عرفه بأنه التحركات فيرأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية، وآخرون عرفوه بأنه: الاستثمار الذي يستلزم السيطرة على المشروع. يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية. كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم. ويمكن للمؤسسة المنشأة على هذا النحو أن تحوز أو لا تحوز الشخصية الحقوقية كالوكالات أو الفروع [8].

وعرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبي) . وقد أعطت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفا كالتالي: الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس مصلحة دائمة من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر. وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، ودرجة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة [9].

كما يمكن تعريفه بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحويل رأس المال (نقدي، عيني، تقنيات، معارف) إلى دولة أخرى للاستثمار في المشاريع. ويستطيع المستثمر الأجنبي أن يدير المشروعً جزئيا أو كليا بحسب قوة التصويت التي يتمتع بها. وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة المدى بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة [10].

ويعرف تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي تكون غالبية ملكية رأسماله حصة مسيطر عليها، لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزاما طويل المدى ويكون للمستثمر دورا فعال في إدارة الاستثمار، إذن يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة أو الجزئية لنصيب منها يكفل له الإدارة، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطابع مزدوح: الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد والثاني ملكيته الكلية أم الجزئية للمشروع [11].

2. 3. النمو الاقتصادي:

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة والمنتظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي بحيث يفوق معدل النمو في هذا الناتج معدل نمو السكان ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة اللاحقة بالدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ولم يركز هذا التعريف على قضية التوزيع للناتج هذا في الوقت الذي أظهر البعض الآخر النمو على أنه الآلية التي تتسبب في حدوث تغيرات مختلفة في عرض عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال وتنظيم وتكنولوجيا وكذلك التي تحدث تغيرات في الطلب على السلع المنتجة [12].

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه عبارة عن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، وأن تكون الزيادة على المدى البعيد [13].

النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي – أي كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين– لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية [14].

إذ يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يعطى بالعلاقة التالية [15]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= الزيادة في الدخل الفردي النقدي- معدل التضخم

النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة [16].

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يعرف على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [17].

3. واقع التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والنمو الاقتصادي:

تتسم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، بالتذبذب من سنة إلى أخرى من حيث القيمة، وكذلك حصتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً. إضافة إلى أن مناخ الاستثمار في الدول العربية يتسم بالحساسية وفق التطورات المحلية والعالمية.

3. 1. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

إن المتتبع لحركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عالم اليوم، يجدها تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة والمناخ المشجع على تدفقها، وأصبحت دول العالم أجمع المتقدمة منها والنامية تتنافس لأجل اجتذابها واستقطابها، وفي هذا العنصر تم توضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي عرفتها الدول العربية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (01): تطور قيمة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة2003-2016

الوحدة: مليون دولار

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	14595,44	21263,91	46007,41	69410,96	81832,69	88751,29	76654,44
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	70001,31	44063,84	49341,63	48451,90	45870,64	37679,55	38565,45

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base.

ويمكن عرض النتائج في الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور قيمة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2003-2016

الوحدة: مليون دولار

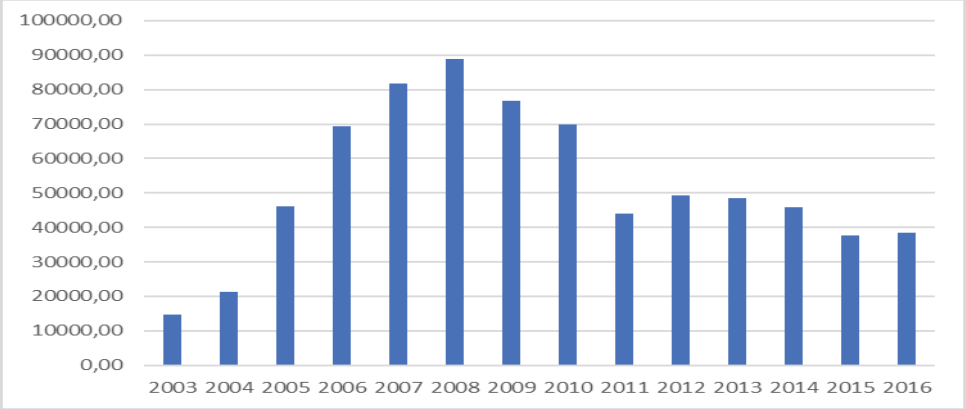

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base.

فيما يتعلق بالمنطقة العربية، اتسمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان العربية بالتذبذب خلال العشرية الماضية من حيث القيمة ومن حيث الحصة بالنسبة لمجمل التدفقات العالمية وللتدفقات الخاصة بالدول النامية، وهذا يرجع للتطورات الغير مواتية على المستوى العالمي والتطورات المحلية التي تمر بها بعض دول المنطقة. وتعتبر التدفقات الواردة لهذه المنطقة محدودة مقارنة بما تكتسيه المنطقة من ميزات تفاضلية هامة.فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المنطقة العربية حوالي 38 مليار دولار في نهاية عام 2015 أي بتراجع عما كانت في عام 2014 حيث وصلت التدفقات إلى 46 مليار دولار، علماً وأن إجمالي التدفقات بلغت أعلى مستوياتها سنة 2008حيث بلغت 89 مليار دولار،وذلك بالعلاقة مع اندلاع الأزمة المالية العالمية حيث وجد المستثمرون في الدّول العربية ملاذا آمنا لاستثماراتهم.

2.3. التنافسية في الدول العربية:

يشير تقرير التنافسية العالمية 2016 – 2017 إلى ترتيب الدول العربية كما يلي الإمارات العربية المتحدة 16 قطر 18 المملكة العربية السعودية 29 الكويت 38 البحرين 48 الأردن 63 عمان 66 المغرب 70 الجزائر 87 تونس 95 ، من خلال هذا يتضح مدى التباين في ترتيب الدول العربية

ضمن مؤشر التنافسية العالمية، بينما عرفت باقي الدول العربية تأخرا واضحا وعلى الرغم من حلول كل من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية في المراتب الثلاثين الأولى عالميا بترتيب: 16 و 18 و29 على التوالي حسب تقرير 2016-2017، إلا أنه لا تزال هناك حاجة واضحة لجميع الدول المصدرة للطاقة إلى زيادة تنويع اقتصاداتها. أما الدول المستوردة للطاقة في المنطقة، فلا بد لها من بذل المزيد من الجهد لتحسين القدرة التنافسية. فبالرغم من النتائج الإيجابية في المؤشرات بتوازن الاقتصاد الكلي للدول العربية محل الدراسة، لكن لا تزال معظم هذه الدول في رتب متأخرة جداً في مجموعة معززات الكفاءة ومجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار.

3.3. النمو الاقتصادي في الدول العربية:

ليس هناك نموذج عالمي واضح يثبت ارتباط النمو الاقتصادي ارتباطا تاما بالموارد وطريقة التسيير، فهناك أساليب عديدة لتحقيق النمو الاقتصادي منها جذب الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت الدول العربية تدرك بأنها وسيلة مهمة لتمويل العجز وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ويمكن توضيح معدلات النمو الاقتصادي للبلدان العربية خلال الفترة 2003-2016 في الشكل التالي:

شكل رقم (02):تطور معدلات النمو الاقتصادي (GDP_GROWTH) في الدول العربية خلال الفترة 2003-2016

الوحدة%

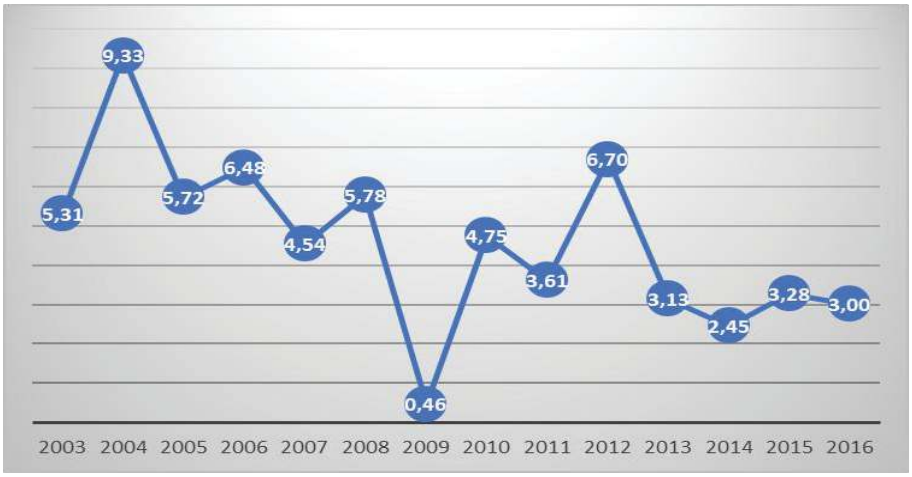

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base.

حسب الشكل يمكن تقسيم الفترة إلى:

الفترة (2003-2008): تميزت هذه المرحلة بارتفاع تدريجي لمعدلات النمو الاقتصادي حيث كان للتطورات في السوق النفطية الدولية الأثر الإيجابي على اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط، حيث حققت معدلات نمو جيدة جراء ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه من جهة، وإلى السياسة المالية السليمة والتقدم الحاصل في برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي ساعدت هذه التطورات على رفع معدل نمو الاقتصادي ووصلت لأعلى مستوى في 2004 بـ 9.33%، حيث استفادت هذه الدول إضافة للعوامل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المتبناة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحرير الأسواق بهدف ضمان كفاءة توزيع الموارد ودعم الإنتاجية والتنافسية مما ساهم في رفع معدل نمو الدول العربية .

الفترة (2009-2016): في المقابل، تأثرت الدول العربية في الفترة الثانية سلبا بجملة من العوامل التي تمثلت بضعف معدل النمو الاقتصادي العالمي بما يعكس تأثير الأزمة المالية العالمية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وما نتج عنها من اضطرابات مالية لحقت بالأسواق العالمية وأمتد عمق أثرها إلى عدد من قطاعات الإنتاج السلعي في العديد من المؤسسات الصناعية والخدمية حول العالم.ورغم السياسات التحفيزية غير المسبوقة التي تم تبنيها للتغلب على التداعيات السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية إلا أنها انتشرت أجواء عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين وضعف مستويات الطلب خلال تلك الفترة.كما أن سرعان ما انخفض معدل النمو الاقتصادي من جديد في سنة 2014، ويعود السبب في ذلك إلى تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2014 بعدة عوامل فمن جهة تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة انخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض تلك الدول وتراجع الأسعار العالمية خلال العام، ومن جهة أخرى فقد استمر تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي.

4. الدراسة القياسية لأثر التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالدول العربية:

لا شك أن من أهم المواضيع التي تناولها الاقتصاديون بالدارسة هو معرفة العوامل المحركة للنمو الاقتصادي وأسباب تراكم الثروة في المجتمع، فبمعرفة هذه العوامل يستطيع أصحاب القرار التحكم فيها من اجل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وتأتي دراستنا هذه لتسلط الضوء على أهم العوامل التي

تساهم في خلق بيئة عمل تحفز الاستثمار، لذا ارتأينا في هذه الدراسة التأكد من طبيعة العلاقة التي تربط بين مؤشر التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، و النمو الاقتصادي وذلك من خلال نموذج قياسي للوقوف على حقيقة العلاقة الرياضية والإحصائية ثم الاقتصادية بين هذه المتغيرات.

يتكون مجتمع الدراسة من الدول العربية وعددها اثنان وعشرون دولة، وتم أخذ عينة تتكون من ثلاثة عشر دولة وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، مغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس، الإمارات، وهي مجموعة الدول التي استطاعت الدراسة الحصول على معلوماتها والبيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما تم اختيار هذه الدول لأنها لا تعاني من الحروب (لأن ذلك قد يؤثر بشكل كبير على نوعية البيانات)، أما عن فترة الدراسة فهي من (2006-2016)، وذلك حسب توفر المعلومات.

حاولت الدراسة تطوير نموذج لقياس أثر مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة كمتغير تابع.

1.4. متغيرات ونموذج الدراسة :

تم تحديد متغيرات الدراسة بناءاً على الدراسات السابقة، ويمكن تفسير متغيرات الدراسة وطريقة احتسابها ومصادرها في العناصر التالية:

أولا- المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP_GROWTH: وهو المتغير المراد تفسير سلوكه و يمثل إجمالي الناتج المحلي وهو أحد المجمعات المستخدمة لقياس حجم الاقتصاد، وهو الناتج المحلي الإجمالي حيث يمثل قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة من طرف الوحدات المقيمة والمخصصة للاستخدام النهائي خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، ويعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النمو الاقتصادي، ومعبر عنه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي ، وتم اللجوء لقاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base للحصول على بيانات هذا المتغير.

ثانيا- المتغيرات المستقلة: وهي المؤشر المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشر التنافسية العالمية وهي:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDIGDP): يمكن قياس الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من المؤشرات منها صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية، أو معدل تطور تلك التدفقات، أو نسبة تلك التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبدراستنا هذه اعتمدنا على نسبة تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ويأخذ الرمز FDIGDP، ولقد تم الاعتماد على هذا المؤشر لعدة أسباب تتمثل أهمها في اعتماد عدد كبير من الدراسات في هذا المجال عليه، وكذلك بسبب سهولة وتوفر المعلومات الخاصة به. وتم الحصول على البيانات المتعلقة به من قاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base.

مؤشر التنافسية العالمية GCI:

وهو يعد واحداً من أبرز وأهم المؤشرات لصدوره عن واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية العالمية وهو المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو مؤسسة اقتصادية دولية مستقلة تتخذ من مدينة جينف في سويسرا مقرا لها. فالمنتدى يصدر تقارير في مجالات عدة ، إلا أن تقرير التنافسية العالمية يعد أهم إصدارات المنتدى الاقتصادي العالمي، وعلى مدار السنوات السابقة تم تطوير المنهجية المتبعة لقياس القدرة التنافسية، إذ يتم الآن استخدام مؤشر التنافسية العالمية GCI والذي يعد أهم المؤشرات لقياس هذا المفهوم، وقيم هذا المؤشر محصورة بين 0 و7، وكلما ارتفعت كان أحسن:

كما تم أخذ مؤشرات تفسيرية تتمثل في:

- درجة الانفتاح التجاري OPEN: حيث يمكن ان تؤثر القيود التجارية أو الانفتاح التجاري بشكل إيجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي، لذا تم التركيز عليها في هذه الدراسة، وللحصول على بيانات هذا المتغير استخدمنا قاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base.

- معدل التضخم INFLATION يعتبر معدل التضخم المرتفع مؤشر على عدم الاستقرار الاقتصادي، ويمكن أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي، لذا تم التركيز عليها في هذه الدراسة، وللحصول على بيانات هذا المتغير استخدمنا قاعدة بيانات البنك الدولي WDI data base.

نموذج الدراسة:

النموذج الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة تم تبنيه انطلاقا من بعض الدراسات، وفي حالة هذه الدراسة تم القيام بتصميم نموذج توضحه الصيغة الرياضية التالية:

$$GDP\ GROWTH = \alpha_0 + \beta_1 GCI + \beta_2\ FDIGDP + \beta_3\ INF + \beta_4\ OPEN + \varepsilon$$

2.4. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة والتأكد من الفرضيات، تم في هذا العنصر التركيز على التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج، تم اللجوء في تحليل الانحدار لتقدير الصيغة الرياضية السابقة باختيار التأثير الثابت fixed effect باستعمال أسلوب EGLS، والأوزان المقطعية cross sectional weight وذلك لافتراض عدم ثبات التباين heteroscedasiticity، كما تم اختيار white period من أجل تفاوت معامل التباين المشترك الأمر الذي يسمح بحساب الأخطاء العشوائية، وفي الجدول الموالي عرض لنتائج التقدير:

جدول رقم(02): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل

Dependent Variable: GDP_GROWTH **Method: Panel EGLS (Cross-section weights)** **Total panel (unbalanced) observations: 134**				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	**-6.982240**	**3.879653**	**-1.799707**	**0.0745**
FDIGDP	**0.359013**	**0.033236**	**10.80204**	**0.0000**
GCI	**2.740569**	**0.877269**	**3.123978**	**0.0022**
INFLATION	**0.203001**	**0.041857**	**4.849877**	**0.0000**
OPEN	**-0.027281**	**0.003906**	**-6.983965**	**0.0000**
R-squared	**0.536091**	**Mean dependent var**		**7.107372**
Adjusted R-squared	**0.472651**	**S.D. dependent var**		**5.666258**
S.E. of regression	**3.264001**	**Sum squared resid**		**1246.483**
F-statistic	**8.450305**	**Durbin-Watson stat**		**1.924216**
Prob (F-statistic)	**0.000000**			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يمكن اللجوء لمجموعة من الاختبارات الإحصائية للتأكد من قوة النموذج في تفسير العلاقة بين المتغير التابع النمو الاقتصادي (مقاسا بـ GDP_GROWTH) والمتغيرات المستقلة مؤشر

التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات تفسيرية (GCI, FDIGDP INFLATION, OPEN,)، وتتمثل هذه الاختبارات في:

- في اختبار حسن المطابقة تم التركيز على اختبار فيشر، وبالعودة إلى جدول فيشر F عند درجتي الحرية (n-k) و(k-1)، حيث n=136 وهي تمثل عدد المشاهدات، أما k والذي يمثل عدد المتغيرات المستقلة فيساوي 6 ومنه نجد:

F-Table=2.30 التي لا يجب أن تقل عنها قيمة F ، وهذا متحقق حسب الجدول أعلاه.

كما يظهر من الجدول أن قيمة F المحسوبة وفقا لاختبار حسن المطابقة للنموذج دالة بناءا على مستوى الدلالة المرفق بها وهو 0.000000 (مستوى الدلالة الإحصائية المعنوية أقل من 5%)، وهذا يبين لنا أن النموذج ملائم لدراسة العلاقة وأثرها بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث يعد هذا الاختبار كدليل على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بشكل عام.

- للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم إجراء اختبار (Durbin Watson) ، بعد حساب D-W وهي 1.92 نقارنها مع القيمتين المجدولتين d_l التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي(تساوي 1.54)، وd_u التي تمثل الحد الأقصى(تساوي 1.70)، وذلك حسب عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k في النموذج عند مستوى المعنوية 5%، حيث تنحصر قيمة D-W بين 0 و 4، ومنه نستنتج أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج.

- وقبل التطرق إلى اختبار فرضيات الدراسة، حاولنا عرض وتحليل القوة التفسيرية لنماذج الدراسة من خلال التطرق لمعامل التحديد R^2، التي تمثل النسبة التي تفسر التغير في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، من الجدول السابق نجد أن قيمة (R^2) و(R^2) المعدلة مقبولة بالنسبة لنموذج الدراسة 54 %، وهذا يعني قوة تفسيرية جيدة لهذا النموذج الذي يدرس العلاقة بين النمو الاقتصادي من جهة و الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنافسية العالمية من جهة أخرى للبلدان العربية محل الدراسة خلال الفترة 2006-2016.

4. 3. التفسير الإحصائي لنتائج تحليل الانحدار المتعدد:

بالنسبة لنموذج نجد أن إحصائية (t) عند مستوى المعنوية (0.05) تظهر أن معظم معاملات النموذج للمتغيرات (GCIFDIGDP,INFLATION, OPEN,) لها تأثير ذو دلالة

إحصائية، حيث أن القيم المحتسبة أكبر من القيمة (2) والقيم الاحتمالية المقابلة لها أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فهي مقبولة إحصائيا كما أن لها دلالة اقتصادية لأنها لا تساوي الصفر.

كما يبين التقدير أن جل المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي المباشر FDIGDP، مؤشر التنافسية العالمية GCI، التضخم INFLATION) هي ذات دلالة إحصائية مع إشارة موجبة، أي علاقة طردية فإن أي تغير في هذه المتغيرات بنسبة 1 % يؤدي إلى زيادة في نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 0.36 %، 2.74 %، 0.20 % على الترتيب، كما نجد أن المتغير الانفتاح التجاري OPEN ذو دلالة إحصائية إلا أنها بإشارة سالبة أي أن كل زيادة في هذا المتغير بنسبة 1 % يرافقها انخفاض في معدل GDP_GROWTH بنسبة 0.03%.

4.4. التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة:

يوفر مؤشر التنافسية العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تصور أفضل لمناخ الاستثمار، فهي تمكن من معرفة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في البلد المضيف، وتقدم للمستثمرين المحتملين معلومات وفرص أكبر للاستثمار، وهذا ينعكس على النمو الاقتصادي للبلدان، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة من خلال:

– العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر: ترجع لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يقوم به في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير رؤوس الأموال والتقنية الحديثة والاستفادة منها في إقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية، بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، من خلال خلق وتوفير فرص العمل اللازمة لتوظيف الشباب، وبالتالي الحد من مستويات البطالة المرتفعة. تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً أساسياً في نقل التكنولوجيا المتطورة الحديثة للدول المضيفة للاستثمار والتي تساعد على زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالتالي المساهمة في رفع كفاءة العمالة المحلية وخلق الكوادر والعمالة الماهرة التيمن المنتظر أن تساهم على المدى البعيد في تطوير المنشآت الصناعية في تلك الدول.لذا قامت الدول العربية بتبني العديد من الإصلاحات من أجل تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات سوء كانت محلية أو أجنبية وذلك لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة منه.

–يعتبر مؤشر التنافسية العالمية أحد أهم المؤشرات العالمية، فبالرغم من حداثته إلا أنه يحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين، وذلك لكونه صادر عن مؤسسة عريقة وهي المنتدى الاقتصادي العالمي،

فبالرغم من أن التقارير الذي يصدرها هذا المنتدى تسلط الضوء على كيفية تحول أولويات الدول التي تكون في المراحل الأولى من النمو. وفي حين أن الدوافع الأساسية للقدرة التنافسية كالبنية التحتية، والصحة، والتعليم، والأسواق الجيدة ستبقى هامة على الدوام، إلا أن المعلومات التي خلص إليها مؤشر التنافسية تشير إلى أن الجاهزية التكنولوجية، وبيئة الأعمال المتطورة، والابتكار أصبحت تلعب دوراً مماثلاً في الأهمية في دفع القدرة التنافسية والنمو.

لذا نجد في هذه الدراسة أن هناك أثر إيجابي وقوي لمؤشر التنافسية العالمية على نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية محل الدراسة، فالدول العربية، تأثرت بانخفاض أسعار النفط والذي أدى إلى زيادة في الحاجة الملحة لدفع عجلة التنافسية في كافة بلدان المنطقة.

من حيث طبيعة العلاقة بين مؤشر التنافسية العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مناخ الاستثمار) والنمو الاقتصادي أشارت الدراسة إلى أهمية الدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤشرات في توفير البيئة الملائمة للنمو. كما أوضحت النتائج أيضا أهمية الإصلاحات الهيكلية في دفع النمو الاقتصادي وكذلك أهمية إصلاحات أسواق العمل والمنتجات وحفز الابتكار والتطوير. كذلك أكدت الدراسة على دور الإصلاحات المؤسسية في دفع النمو الاقتصادي من خلال ما توفره من حوافز تشجع على زيادة الاستثمارات ودعم الإنتاجية والتنافسية.

من خلال الدراسات المفسرة لأثر مؤشر التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لاحظنا اختلاف في النتائج باختلاف الدول محل الدراسة، إلا أن ما استنتجناه في هذه الدراسة أن هناك علاقة قوية بين مؤشر التنافسية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

5. نتائج الدراسة والتوصيات:

توصلنا من خلال الدراسة القياسية للعلاقة بين التنافسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من أجل معرفة تأثير المناخ الاستثماري للدول العربية (محل الدراسة) على النمو الاقتصادي، إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية مقاساً بنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين النمو الاقتصادي مقاسا بنسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يثبت صحة فرضيات الدراسة في جانب المعنوي، و كانت طبيعة تلك العلاقات كما يلي:

– وجود علاقة طردية بين كل من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنافسية العالمية من جهة ونسبة النمو الاقتصادي، وكانت معاملات الانحدار 0.36، 2.74 على التوالي.

– تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنافسية العالمية على النمو الاقتصادي في الدول المختارة في العينة متفاوت، إذ يأتي مؤشر التنافسية العالمية في المرتبة الأولى، ثم نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر هذا التفاوت من خلال قيمة معاملات الانحدار.

يتطلب تطوير البيئة المؤسسية وخلق المناخ الاستثماري المناسب والداعم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية وتقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب. من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات ودعم الإنتاجية والتنافسية، التي تلعب دورا مهما في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية، في هذا الجانب نستعرض فيما يلي بعض التوصيات:

– تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم مسارات النمو طويل الأجل من خلال تحسين مستويات الإنتاجية والتنافسية والتغلب على الاختلالات الداخلية والخارجية.

– تطوير البنية التحتية التي تعتبر من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعاني بعض الدول العربية من انخفاض مستويات خدمات الطرق والموانئ والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، إضافة إلى مشاكل في إمدادات الطاقة والمياه.

– أهمية أن تتناسب مخرجات الأنظمة التعليمية في الدول العربية مع متطلبات سوق العمل، وأن تولي الاهتمام الكافي لتطورها التكنولوجي من خلال التركيز على عوامل الإبداع والابتكار.

– تحديث القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار، بما يتلاءم مع التطورات والمتغيرات الراهنة في البيئة الاستثمارية الدولية.

– من الضروري الوقوف على مكونات مؤشر التنافسية ودراستها وتحليلها بغية التطوير في هذه المكونات في الدول العربية بهدف زيادة في النمو الاقتصادي.

6. الهوامش والمراجع:

(1)هند سعدي. (2017). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

(2)محمد إسماعيل، و هبة عبد المنعم. (2018). دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية. أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

(3)إبراهيم العلي، و آخرون. (2013). الأهمية النسبية لمحاور التنافسية ودورها في النمو الاقتصادي في سوريا . مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 35.(2).

(4) Koojaroenprasit, S. (2012). The impact of foreign direct investment on economic growth: A case study of South Korea. International Journal of Business and Social Science, 3(21).

(5) عبدالقادر عبيدلي، و محمدلحسن علاوي. (2016). تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية الفترة (2005-2014). مجلة رؤى اقتصادية، 6(2)،ص 84.

(6) محمد الطيب دويس. (2005). براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات و الدول حالة الجزائر. الجزائر: جامعة ورقلة، ص 3.

(7) عبدالقادر عبيدلي، و محمدلحسن علاوي. (2016). تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية الفترة (2005-2014). مجلة رؤى اقتصادية، 6(2)، ص85 .

(8)نورة بيري، و عبود زرقين. (2014). محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال (1996-2012). بحوث اقتصادية عربية، ص 155.

(9) نورة بيري، و عبود زرقين. (2014). محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال (1996-2012). بحوث اقتصادية عربية، ص 156،155.

(10) نورة بيري، و عبود زرقين. (2014). محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال (1996-2012). بحوث اقتصادية عربية ، ص 156.

(11) أمال تخنوني، و بلال ملاخسو. (18-19 نوفمبر, 2015). الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية الملتقى الوطني حول: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر. (جامعة ورقلة، الجزائر، المحرر) كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطني، ص 5.

(12)محمود ياسر. (2003). الملكية الفردية والنمو الاقتصادي. القاهرة: مطبعة الإسراء ،ص130,129).

(13) محمد عجمية، و إيمان ناصف. (2003). التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية). الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 51.

(14)جابر بسيوني، و محمد مهدلي. (2012). التنمية الاقتصادية (مفاهيم، نظريات، تطبيقات). الإسكندرية: دار الوفاء، ص 43.

(15)عبد القادر عطية. (2003). اتجاهات حديثة للتنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 11.

(16)على مكيد، و عماد معوش. (2013). قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر. (جامعة المدية، المحرر) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(13)، ص 174.

(17) طاوس قندوسي. (2014). تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد ، ص 75.